

بالمال انتهى اقوك اربعين صاحب الهداية شبه الكتابية
 بالبيع من هذا التليل بل من حيث المعاوضة وعدهم صحتها
 بلا بدل واحتمالها الفسخ كما ذكره في الهداية **قوله** في صاحب
 الهداية شبه الكتابة بالبيع فيما تقدم من ذلك التليل حيث
 قال وقال الشافعي لا يجوز ان عقد الكتابة على حيوان
 غير موصوف وهو القياس لانه معاوضة فاشبهت بالبيع
 ولنا انها معاوضة مال بغير مال او مال لكن علي وسننه
 يستقط الملك فيه فاشبهت النكاح والجماع فانها تنهي علي
 المساحة انتهى وقد منع في النهاية شبه الكتابة بالبيع ابتداء
 وانتهى فقال ولنا ان هذا قياس فاسد لانه قياس الكتابة
 علي البيع اما ان يكون من حيث ابتداءها ومن حيث
 الانتهاء والاول لا يصح لان البيع معاوضة مال بمال
 والكتابة معاوضة مال بغير مال لانها في مقابلة قلب
 الجرفي الابداء وكذلك الثاني لانها وان كانت في الانتهاء وفي
 ان سبني كل منهما علي المساحة وهذا المقدر كاف في الحاقها
 بالنكاح انتهى **قوله** لانما باءة المال بغير المال وهو البضع
 صوابه وهو فك الجرم قال الزيلعي والكتابة معاوضة مال
 بغير مال في الابداء اذ البدل مقابل نيك الجرم ابتداء وهو ليس
 بمال انتهى ومثله في العناية **فصل في تصرفات**
المالك **قوله** صح بيعه وشراؤه كذا اجارته واعارسته
 وبيداعه واقترانه بالدين واستنائه وقبوله حواله بالدين عليه
 لان لم

لان لم يكن عليه وانه ان يشاركه عنافا لا معاوضة لاستلزامها
 الكتابة وهو ليس من اهلها كما في المدايع وذكر فيها حكم وصيغته
 مبسوطا **قوله** ولو بالحيابة يعني المسيرة لما قال قاضي
 خياض ولا يحاي محابة فاحشة كالعبد المأذون انتهى **قوله**
 لا نه ليجب في طلب العقد يعني ليس متمكنا في صلبه لانه غير
 محامل في احد البدين لما قال في العناية الشرط الباطل انما
 الكتابة اذا تمكن في صلب العقد وهو ان يدخل في احد البدين
 بكذا انتهى قال كاتيك علي ان تحدمني مدة او زمانا وهذا ليس
 كذلك لانه لا شرط لا في بدل الكتابة ولا فيها يقابله فلا تنسد
 شبه الكتابة انتهى **قوله** ومع كتابة رقيقة يعني الذي لم يكتب
 عليه رهابة الولا **قوله** وان لم يوده بعد عقته با قبيله
 فهو لاه قال الزيلعي ولا يقتل عنه باء الا اول بعده لان المولي
 جعل معتق اوله لا يستقل عن المعتق الي غيره انتهى **قوله** وان
 ادبا جميعا مالها الاخره كذا في المدايع **قوله** لا يصح تزوجه بمعنى
 لا ينفذ تزوجه بلا اذن المولي **قوله** والتصديق لا يسير يعني
 من المأكول قال في المدايع حتى لا يجوز له ان يعطي فقيرا درهمها
 ولا ان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له ان يهدي الابشي قليل من المأكول
 انتهى وقال في الجوهره ولا يهب ولا يصدق الا بالسير يعني
 كالرعيث ونحوه والبطل والملح ونحو ذلك انتهى وفي غير ذلك اذا هبه
 او تصدق به ثم عتق رده اليه حيث كانت الهبة والصدقة لان هذا
 عقد لا يجوز له حال وقوعه ولا يتوقف كذا في المدايع **قوله** والتكفل

Copyrighted by Saad University